من تراب الطريق (٥٨٢)

الكارثة الفاجعة (*) ومصر إلى أين ؟!!!

يبدو لى أن الأمور فى بر مصر قد بدأت تنفرط انفراطًا وخيم العواقب. فامتلأت السماء بغيوم سديدة تنذر بأشد الأخطار، كان لها بالأمس حضور ظاهر، ولكنها انفجرت الآن انفجارًا هائلًا مع كارثة استاد بور سعيد التى أدمت قلب مصر مساء الأربعاء أول فبراير، وراح ضحيتها أكثر من سبعين شهيدًا من الشباب الأبرياء .. تركوا بيوتهم مودعين من أهاليهم للتمتع بمشاهدة مباراة كرة قدم، فعادوا مشيعين فى نعوش وقد سالت دماؤهم وأزهقت أرواحهم، غير من أصيبوا إصابات بالغة أو نجوا من الموت بأعجوبة!!

وليس يجوز أن نتناول الانفلات المنفجر فى أعقاب المأساة، دون أن نعطى لهذه الكارثة حقها الواجب من التحليل والتقدير، أو دون أن نتفهم الحزن الأليم الذى سكن قلوب المصريين جميعًا، وأن نتفهم فى المقام الأول مشاعر الغضب المشروع الذى اشتعل فى وجدان أهالى الشهداء وفى المصابين وفى كل من حضر أو شاهد أو تابع هذه المأساة المروعة !

(*) المصور ٢٠١٢/٢/٨

ما حدث فى استاد بور سعيد يفوق الخيال .. حتى خيال الشياطين .. فقد قتل المصرى أخاه، وأهدر دمه وأزهق روحه، بغير ما ذنب ولا جريرة، وفى ملعب رياضى جعل لممارسة رياضة تواصل بين الناس وتنشر الود والمحبة والأواصر الإنسانية التى تزكيها وتحفظها الروح الرياضية، فإذ بمرتادى الملعب، وهم مصريون، يتحولون إلى مردة ووحوش ضارية، تفتك فتكًا مريعًا ببنى جلدتهم، وتحصد أرواحهم حصدًا فى لحظات مجنونة غاب فيها العقل وانطوى الضمير وانطلقت غرائز حيوانية مجنونة لترتكب هذه المأساة المروعة التى خفق لها قلب مصر !

على قدر فداحة هذه الكارثة، على قدر الغضب المشروع المفهوم الذى اجتاح مشاعر المكلومين فى شهدائهم أو المصابين فى أجسادهم، فضلًا عن الإصابات النفسية التى لحقت بالجميع من هذه الفاجعة المريرة !!!

لا يوازى هذا الغضب، إلاّ وجوب القصاص .. فالحق سبحانه وتعالى يقول فى كتابه المجيد: « ولكم فى القصاص حياة يا أولى الألباب » .. هذا القصاص هو القصاص العادل الذى يتجه إلى الفاعلين الذين ارتكبوا هذه الجرائم الشنعاء وإلى محرضيهم ومساعديهم، ثم هو يتجه - ولو بشكل آخر وبدرجة أخرى - إلى المسئولين عن الوقوع فى تقصير وفى إهمالات جسيمة لا تقل خطرًا وأثرًا .. لأنه لولاها لما وقعت هذه الفاجعة المأساوية، أو على الأقل ما كانت لتكون بهذا القدر الفادح !!

عدالة القصاص واجبة حتى مع الشانىء، فالحق سبحانه وتعالى يقول فى كتابه المجيد : « وَلاَ يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ عَلَى أَلاَّ تَعْدِلُواْ اعْدِلُواْ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى » (المائدة / ٨) .. هذه العدالة فى القصاص - توجب علينا أن نتوجه

إلى الفعلة والجناة والمتسببين . لا إلى سواهم .. وهـذا التوجـه يفـتح أمامنا دوائر لا بد أن نستقـصيها : الـدائرة الأولى هـى دائـرة المسئولية الجنائيـة، ويتفرع عنها ويدخل فيها الجـرائم العمديـة، للقتـل أو الإصـابة العمديـة، ويدخل فيها أيضًا جرائم الإهمال التى كانت سببًا ـ ولو كان غير مقصود ـ فى إحداث النتيجة، والدائرة الثانية هى دائرة مسئولية الأمن، عمدًا أو تقاعسًا أو خطًا أو إهمالًا .. وتنبع مسئولية الأمن ـ أمن بورسعيد ـ من واقـع مـسئوليته عـن تـأمين الملعـب والمبـاراة وحمايـة الأنفـس والأرواح، والإجـراء ت والاحتياطات الواجب عليه اتخاذها لمنع أى انفلات أو تجاوز، وما عليه القيام به إزاء ما قد يقع من ذلك، ويلحق بهذا مسئولية النـادى المـصرى، صـاحب الأرض ومنظم المباراة، عما عساه يثبت مـن تقـصير أو إهمـال أو مخالفـة مـن مسئوليه وموظفيه وإداريه وعماله .. طبقا لنظرية تحمـل التبعيـة التـى تجعـل الشخص المعنوى مسئولًا ـ تعويضيًا ـ عن أعـمال تابعيـه، هـذا دون إخـلال بمسئولية هؤلاء التابعين إذا ارتقت إلى المستوى الجنائى عمدًا كان أو إهمالًا .

كل هذه المسئوليات، هى محل بحث واستقصاء التحقيقات التى تباشرهـا النيابة العامة صاحبة الولاية والاختصاص والمعول على تحقيقهـا لا سـواه .. وهذه المسئوليات غير المسئولية السياسية التى يمكن أن تلحق ـ أولا تلحـق ـ بالمـسئول الأعـلى درجـة ممـن تقـوم مـسئوليته أو مـسئوليتهم المبـاشرة عـن الأحداث والنتائج .

على أن الأحداث التى اندلعت إثر المأساة الكارثيـة، انـصبت عـلى مبنـى وزارة الداخلية بالقاهرة فى هجوم حاشد مصمم عليه لم تفلح كافة الجهود فى وقفه أو رده إلى العقل أو الاكتفاء بالتظاهر السلمى ـ وهو مـشروع ـ للتعبـير

عن الرأى أو الاعتراض أو المطالب، ولكن الهجوم على مقر الوزارة خرج عن هذه المعانى، وتجاوز إلى اقتحام عنيف لمبنى الضرائب العامة المجاور، لقذف مقر الوزارة من عليه بالطوب والأحجار، ومن المؤسف أن هذه الأعمال الطائشة قد تجاوزت إلى إتلاف ملفات الضرائب !!

على أن اللافت، أن القائمين بهذا الهجوم على مقر وزارة الداخلية الذى يعنى سقوطه سقوط الدولة المصرية ـ ليسوا من أهالى الشهداء أو من المصابين، وليسوا من ألتراس الأهلى الذين نفوا مشاركتهم فى هذا الهجوم، وأكد ذلك أنه ثبت أنهم طوال يوم الجمعة كانوا مشغولين بالنادى الأهلى وأمامه فى إقامة سرادق العزاء بشارع صالح سليم بجوار النادى، ثم فى تلقى العزاء فيه إلى ساعة متأخرة من مساء السبت، مما يؤكد بيقين أنهم ليسوا المتجمهرين المهاجمين لمقر وزارة الداخلية !

هذه الحقيقة تطرح سؤالًا لا بد من التوقف عنده، من هم هؤلاء وما هى هويتهم الذين يهاجمون مقر وزارة الداخلية ويسعون فى عمل ضرير لإسقاط الدولة .. يتواكب معه اتساقًا أو اتفاقًا أو توافقًا، حوادث متتالية من صدام مريب أمام وحول مبنى الإذاعة والتليفزيون فى ماسبيرو، واختطاف ٢٥ صينيًا يعملون بمصنع أسمنت للقوات المسلحة فى سيناء، والسطو على بنك فى التجمع الخامس، وآخر فى شرم الشيخ، واختطاف سائحتين أمريكيتين فى جنوب سيناء، واختطاف حفيدى الرئيس السابق للمقاولين العرب، وهجوم مسلح بالـ « آر . بى . جى » والصواريخ على قسم شرطة بوسط سيناء، وحرق المجمع العلمى، وحوادث الخطف والاغتصاب والسرقة والقتل التى

لا يكاد يمر يوم دون أن تروع المصريين وتؤدى إلى فوضى عارمة تخل بدعائم الدولة وتهدد بسقوطها !!!

هذه الحوادث من المحال أن تُعزى لشباب الثورة الخضراء التى أنجزت إنجازًا رائعًا فى أيام قلائل، دون أن يصدر عنها إراقة دماء أو إتلاف أو تدمير أو إهلاك، بينما الجارى الآن لا يمت لهذا المنهج السلمى بأى صلة، بل يتردى فى التدمير والتحريق والخطف والسرقة والاغتصاب، ويتربص بالمنشآت والمرافق العامة، فيهاجم مبنى التليفزيون والإذاعة فى ماسبيرو، وسقوطه يحمل نذر سقوط الدولة، ويهاجم ويحرق المجمع العلمى بما فيه من ثروات غالية عزيزة على مصر .. والتصميم على الهجوم المتكرر على مقر وزارة الداخلية بصورة تؤكد أن الغرض سقوطه .. وهو ما يؤدى بالحتم والضرورة إلى سقوط وانهيار الدولة المصرية !!

ولعل بعض حسنى النية لا يدركون معنى وأثر سقوط وزارة الداخلية، ولا معنى سقوط وانهيار الدولة .. سقوط وزارة الداخلية معناه انهيار أمن الوطن والمواطن فى بر مصر انهيارًا تامًا، ويعنى عدم وجود حماية لعقد جلسات البرلمان، ولا حماية لعقد جلسات المحاكم، ولا وسائل لنقل المتهمين والمساجين من وإلى ساحات المحاكم، ولا إعادتهم هم والمحكوم عليهم إلى السجون، فضلًا عن انفراط عقد السجون التى تؤوى المساجين والمحبوسين احتياطيًا، وتحقق الحماية للوطن من جنوحهم أو من هروبهم إلى داخل المجتمع والعبث به وبمقدراته وأمانه .

وسقوط وزارة الداخلية يعنى وضع القوات المسلحة فى مواجهة أمام الشعب فى وضعية غير محمودة . فالأمن لا غناء عنه لأى دولة، وإلاّ ضاع

أمانها وأمان مواطنيها، ولذلك فإن سقوط الداخلية يوجب ويضطر القوات المسلحة للحلول محل الشرطة فى مهام غير مؤهلة لها ولا تملك أدواتها، فضلًا عن محاذير المواجهة وإن شئت الاشتباك بين الشعب وبين قواته المسلحة الموكل إليها الدفاع عنه وعن أراضيه وليس الاشتباك معه مهما كانت المبررات الأمنية لهذا الاشتباك . وهذه النتائج الوخيمة لا يقبلها ولا يرتضيها مصرى مخلص يحرص على وطنه وسلامته .

ويبدو لكل متابع أن هذا الهجوم المصمم عليه على مقر وزارة الداخلية، لا يستند إلى سبب مفهوم أو حجة تبرره .. بل إنه يترك الهدف أو الأهداف الرئيسية التى يجب تكريس الجهود إليها، لغير ما علة تقبلها العقول والأفهام.. فالهدف الأول ينبغى أن يتجه إلى الجناة القتلة الذين ارتكبوا جرائم القتل، ويلحق بهم المحرضون والمساعدون على ارتكاب هذه الجرائم الشنعاء، وكذا رجال الأمن البورسعيدى المسئولون عن تأمين المباراة والجماهير مع إدارة النادى المصرى المنظم للمباراة باعتبارها تابعة له وعلى أرضه .. وحين تسأل : لماذا ترك هذه الأهداف ولها الأولويات ـ للهجوم على وزارة الداخلية وإسقاطها ـ لا تسمع حجة واحدة منطقية أو ذريعة لها أى مسحة من جد .. فترى من يصب غضبه أو يلقى ذرائعه على المجلس الأعلى للقوات المسلحة ملقيًا عليه بالمسئولية مطالبًا بتغييره، ومع الإقرار بأن هناك ما يمكن أن تأخذه على بعض أداء المجلس، وقد أبدينا ذلك غير مرة دون إسفاف، فالخطأ وعدم التوفيق وارد على كل بشر، ويرد بداهة على أداء المجلس سيما وأعضاؤه ليسوا من رجال السياسة أو الحكم، ولم يكونوا من طالبيه، بل فرض عليهم الأمر فرضًا فى ظروف ملتبسة كانت تهدد الدولة

بـ لانهيار بعد انهيار الشرطة ومغادرة رئيس الجمهورية السابق لموقعه مجبرًا بضغط الثورة والثوار، ووجود فراغ لازمه اندلاعات خرج الكثير منها عن إطار الثورة وقيمها وأدائها وأهدافها، فقد دخلت الساحة أطياف لها أجندات ومآرب خاصة بها، وتفشت أعمال البلطجة، ووصلت الانفلاتات الأمنية ـ فضلًا عن السرقة والخطف والاغتصاب والفتنة الطائفية ـ إلى محاصرة مبنى وزارة الدفاع ذاتها !

وحين تجارى المطالبين بإقصاء المجلس العسكرى، وتسألهم ما البديل، نرى تخبطًا لا يستقر على رأيٍ واحدٍ فى البديل المطروح، فيقترح البعض تولية المستشار رئيس المحكمة الدستورية العليا موقع الرئاسة، دون إلمام بما كان قد صاحب تعيينه بسعى المستشار ممدوح مرعى وزير العدل الأسبق ـ من اعتراضات شديدة داخل المحكمة الدستورية العليا وبين رجال القضاء الأقدم، وما صاحب ذلك من كتابات ساخنة، منها ما كان للمستشار محمود الخضيرى وغيره، وتطرقت بعض الكتابات إلى الإيماء بأن الغرض من هذا الاختيار المعترض عليه بشدة ـ هو التهيئة لانتخابات رئيس الجمهورية القادمة، حالة كون رئيس المحكمة الدستورية العليا هو بحكم منصبه رئيس لجنة الانتخابات الرئاسية . وهو نظر أو ظن لا أتبناه شخصيًا، ولكن ظنى أن أصحاب الدعوة لتوليته رئاسة الجمهورية ـ مع احترامى الشخصى لسيادته ـ ما كانوا ليقترحوا هذا الاقتراح لو كان لديهم علم بهذه الخلفية .

ونرى البعض يقترح تولية الرئاسة لرئيس مجلس الشعب، دون أن يدرك أولًا أنه رئيس السلطة التشريعية، ولا يجوز بأى منطق أن يتولى رئاسة السلطة التنفيذية ممثلة فى رئاسة الدولة، فضلاً عن أن موقع رئاسته لمجلس الشعب

مؤقت بطبيعته لا استقرار فيه، لأنه يتغير من دورة إلى أخرى بالمجلس الذى تقضى لائحته بانتخاب الرئيس وهيئة المكتب فى كل دورة، هذا فضلا عن أن السلطة التشريعية لا تملك ولا رئيسها آليات وأدوات إدارة السلطة التنفيذية التى تختلف اختلافًا بينًا عن السلطة التشريعية التى تتحصل مهامها فى التشريع وفى الرقابة على أعمال السلطة التنفيذية وليس الحلول محلها !!

وإذ لا تتنبه هذه الاقتراحات الضريرة إلى ما فيها من وهنٍ وفساد، فإنها لا تلتفت أيضا ولا تتفطن إلى أن اقتراح تعيين مجلس رئاسى أو رئيس مؤقت - يصطدم بدوره بحاجز لا حل له .. فالراغبون فى إقصاء المجلس العسكرى لن يقبلوا بداهة منه أن يختار هو المجلس الرئاسى أو الرئيس المؤقت، لذلك اقترحوا أن يتولى ذلك مجلس الشعب، دون أن يتفطن الاقتراح إلى أن مجلس الشعب لا يملك دستوريًا هذه السلطة، وأن مجاراة هذه الاقتراحات سوف يدخل البلاد فى دوامة ومتاهات ومشاكل لا نهاية لها !! وسوف تعيدنا إلى نقطة الصفر !!

وحين تناقش هذه الذرائع، لا تجد إلاَّ لغوًا غير مدروس وغير واع للنتائج المدمرة التى يأخذ الوطن إليها، ودون ما سبب جدى تقبله العقول والأفهام .. فمجرد التظنن فى النوايا لا يكفى لهدم المعبد، سيما والباقى من الزمن أربعة أشهر مشغولة بإجراءات نستطيع من مراقبتها أن نتعرف هل المجلس العسكرى جاد فى خارطته أم غير جاد، ونتخذ قرارنا منه على هذا الأساس .. فالفترة القصيرة القادمة تبدأ بفتح باب الترشح لرئاسة الجمهورية بعد أيام أو فى ٢٣/ ٢/ ٢٠١٢ إذا أخذ المجلس العسكرى باقتراح المجلس الاستشارى، والترشح يستغرق أيامًا موضوعًا فى الاعتبار المدة والجهد اللازمان لكل

مرشح لجمع نصاب التوقيعات من مجلسى البرلمان والمجالس الشعبية المحلية، يتلوها أيام أخرى لدراسة طلبات الترشيح والاعتراضات والطعون التى عساها تبدى، ثم إعلان قرار لجنة الانتخابات بأسماء من مر من المرشحين عبر المصفاة، ثم موعد الاقتراع على المرشحين، ثم إعلان النتائج، ثم ممارسة الرئيس الجديد ـ بعد حلف اليمين ـ مهامه فى اختيار نائبه وفى تكليف الحكومة الجديدة .

يتوازى مع هذه الإجراءات الجارية فى العلن تحت متابعة ورقابة الشعب ـ وضع مشروع الدستور ثم الاستفتاء عليه، وهذه بدورها مرحلة تحتاج وقتًا وتجرى فى العلن، تبدأ باختيار الهيئة التأسيسية التى يعهد إليها بوضع مشروع الدستور، وهو اختيار سوف يستلزم وقتًا وحوارًا بين البرلمان من ناحية، والقوى السياسية والأحزاب والنخب من ناحية أخرى، للوصول إلى اختيار توافقى تتقبله كل هذه الأطياف ـ فإذا استقر اختيار الهيئة، بدأت فى وضع المبادئ العامة والخطوط العريضة للدستور .. هل النظام رئاسى مثلًا أم برلمانى أم مزيج بين النظامين، ومقدار وحدود هذا المزج، وهل البرلمان من مجلس واحد أو من مجلسين، واختصاص المجلس الثانى إن كان من مجلسين، وهل تبقى أم تلغى أم تزاد أم تنقص نسبة العمال والفلاحين فى المجلسين، وهل نائب الرئيس ـ أم نوابه ـ بالتعيين أم بالانتخاب، وهكذا . فإذا انتهت الهيئة التأسيسية من هذه المهمة التى تستغرق جهدًا ووقتًا، بدأت فى مرحلة الصياغة، وهى من أدق مراحل التشريع، وتستلزم بدورها تخصصًا رفيعًا ووقتًا وجهدا، فإذا تمت ـ عرض المشروع على الاستفتاء الشعبى ليبدى الشعب رأيه الذى لا يجوز إقرار الدستور إلاّ بعد موافقته عليه .

فهل أربعة أشهر مدة طويلة للقيام بهذا العمل المزدوج الضخم، وهل يستعصى علينا أن نراقب من خلال متابعة خطواته هل تجرى بجدية أم لا، لنحدد موقعنا على ضوء ما نراه من واقع هذه المتابعة المتيقظة .

ماهى القضية إذن ؟!!!

ولماذا نهدم كل ما حققناه لنبدأ ثانيةً من نقطة الصفر ؟!!

إن مصر التى تعيش فينا ونعيش فيها أكبر وأعز من أن يستقل أحد أو طيف أو زمرة أو جماعة بفرض رأيه أو رؤيته خلاف ما يراه مجمل الشعب .. وحق الوطن يوجب علينا جميعًا أن نتكاتف لعبور المرحلة الأخيرة الباقية وصولًا لاكتمال البناء الدستورى للدولة، لتبدأ جمهورية جديدة، حقنا قائم فيها ومعها ومن خلالها فى إصلاح ما لم يرق لنا فى الفترة الانتقالية، وتحقيق ما ترنو إليه غاياتنا، بدلًا من أن نأتى على الأخضر واليابس، ونهدم الدولة التى ظلت قائمة رغم كل الأعاصير لآلاف السنين !!